نهج وسلوك النظام السوري إزاء قضية المعتقلين

إعــداد: فراس فحام
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

أيــار/ مايـو 2022

جسـور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة: 4
أولاً: المعتقلون في الخطاب الرسمي للنظام السوري 5
ثانياً: إدارة النظام السوري لملفّ المعتقلين من الناحية القانونية 6
ثالثاً: استثمار النظام السوري في قضية المعتقلين 8
رابعاً: مصير ملفّ المعتقلين السوريين 10

مقدمة:

مع حلول عام 2022، بلغ عدد الذين ما يزالون قَيْد الاعتقال أو الإخفاء القسري من قِبل النظام السوري 133 ألفاً تقريباً، فيما تعود معظم تلك الحالات للفترة بين عامَيْ 2011 و2016[1].

وغالباً ما يرجع هذا الرقم الكبير من المعتقلين والمغيبين إلى الملاحقات والعمليات الأمنية الواسعة والمحدّدة التي شنّتها الأجهزة الأمنية والعسكرية بشكل ممنهج لقمع الاحتجاجات الشعبية والمعارضة السورية.

لم يتوانَ النظام عن تحويل المنشآت الرياضية والقطع العسكرية وغيرها إلى مراكز للاحتجاز[2]، وحتى إنشاء معسكرات اعتقال خاصّة؛ كون السجون والأفرع الأمنية لا تتسع للأعداد الكبيرة التي قام باعتقالها.

مع مرور الوقت، تحوّلت قضية المعتقلين لدى النظام من قضية إنسانيّة، تُشكّل مصدر قلق ومعاناة حقيقيّة لذويهم، خاصة أن الكثير من التفاصيل ما تزال غامضة، وصعبة التوثيق[3]، إلى قضيّة سياسيّة وقانونيّة.

---

[1] "خسائر بشرية هائلة على طريق الحرية والكرامة". الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15-3-2022، الرابط

[2] مطار حماة العسكري يتحول إلى مركز تعذيب، موقع "الجزيرة نت" نقلاً عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، 31-11-2012، الرابط

[3] من المرجح أنّ أعداد المعتقلين الحقيقية هي ضِـــعْف العدد الموثق بالاسم، فالكثير من ذوي المعتقلين يمتنع عن الإدلاء بمعلومات عن اختفاء أبنائهم خوفاً من رد فعل النظام السوري الانتقامي، وبعد إعلان بشار الأسد مرسوم العفو في نيسان/ إبريل 2022، ظهرت على الإعلام أسماء وصور معتقلين نشرها ذَوُوهم، وهؤلاء لم يتم توثيقهم سابقاً. مقابلة مع أحمد الرسلان الناشط عضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 11-5-2022.

أيضاً، أحصت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية المئات من أسماء المعتقلين الفلسطينيين بعد إصدار عفو نيسان/ إبريل 2022، وهؤلاء لم يكونوا مسجلين سابقاً لديها، إذ كانت قوائمها السابقة تفيد بوجود 1800 معتقل فلسطيني في سجون النظام السوري، لكن التوقعات تشير إلى احتمالية تضاعُف الرقم بنسبة 40%. مقابلة مع محمود زعموت عضو في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 13 أيار/ مايو 2022.

أولاً: المعتقلون في الخطاب الرسمي للنظام السوري

أسّس النظام السوري خطابه الإعلامي إزاء قضية المعتقلين على عناصر الرفض والنفي والاستنكار والاتهام المُتبادَل، سواءً بما يخصّ الممارسات القمعيّة التي تنسب للأجهزة الأمنيّة والعسكريّة أو الأعداد التي يتم توثيقها.

لذلك، غاب أي اعتراف بوجود عمليات اعتقال أو احتجاز لمدنيين عن خطاب النظام ووسائل إعلامه بشكل كامل، وحلّ مكانه خطاب ملاحقة ومكافحة الإرهاب، واعتبار أيّ حديث عن اعتقالات وتصفيات تحت التعذيب مجرّد مؤامرة وتزوير للحقائق[4].

يُمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في قوانين العفو التي أصدرها بشار الأسد بين عامَيْ 2012[5]، و2022[6]، والتي تضمنت مصطلحات تنكر حوادث الاعتقال لمدنيين، فيما تصف مَن تم إلقاء القبض عليهم بـ "مرتكبي الجرائم الإرهابية"، أو "جريمة النَّيْل من هيبة الدولة"، أو "الفرار الداخلي"، في إشارة لعناصر وضباط المؤسسة العسكرية المنشقين.

وتمّت مواجهة التقارير الحقوقية والدولية التي تتحدّث عن انتهاكات وتصفيات جماعية في السجون بحقّ المعتقلين بالرفض القاطع والنفي والاستنكار، وصولاً إلى تحميل الاتهامات على خطاب "الإرهاب"؛ كالقول بأنّ "العصابات الإرهابية المسلّحة" هي مَن تقوم بالإعدامات والاعتداءات على موظفي الدولة ورجال الدين والمواطنين[7].

وعلى ما يبدو أنّ خطاب النفي والرفض مرتبط بالحرص على عدم توفير أي ثغرة تسمح لممارسة ضغوط على النظام من قِبل المنظمات الدولية من أجل دخول مراقبين دوليين إلى مراكز الاحتجاز، إضافة إلى عدم الاستعداد للكشف عن الأعداد الحقيقية للمعتقلين ومصيرهم[8].

كما أنّ هذا الخطاب كان –وما زال– مرتبطاً بمحاولة التأثير على قناعات شريحة واسعة من الرأي العامّ في سورية؛ لتقليص حجم المعترضين على سياساته والمناهضين له قَدْر الإمكان؛ فالاعتراف

---

[4] "بشار الأسد عن صور قيصر: فوتوشوب وأنا لم أرَها". مقابلة متلفزة، زمان الوصل، 25-6-2022، الرابط
[5] "بشار الأسد يمنح عفواً عامّاً عن جرائم الفرار الداخلي والخارجي المرتكبة". 25-1-2022، وكالة سانا، الرابط
[6] "بشار الأسد يصدر مرسوماً بمنح عفو عامّ عن الجرائم الإرهابية المرتكبة". 30-4-2022، وكالة سانا، الرابط
[7] "سورية تنفي تقرير منظمة العفو عن إعدام وتعذيب الآلاف في سجن عسكري". وكالة رويترز،08-02 -2017 ، الرابط
[8] "رد الرئيس بشار الأسد على تقرير منظمة العفو الدولية بشأن صيدنايا". منظمة العفو الدولية، 10-2-2017، الرابط

بالانتهاكات أو الاعتقالات الواسعة تعني احتمال عودة الاحتجاجات الشعبية وتراجُع القدرة على تركيز الأولوية على الخيار العسكري والأمني.

من جانب آخر، تُشير تسمية القوانين التي تُنظّم عملية إطلاق سراح المحتجزين بـ "مراسيم عفو"، إلى حرص النظام على تجريد المعتقلين والمحتجزين لديه من حقوقهم، وتكريس سلطته وشرعيته، على اعتبار أنه يمتلك القدرة على العفو والتسامح. ومما يؤكد هذا القصدَ في الخطاب الإعلامي الرسمي، حرصُ وسائل الإعلام الرسمية على إصدار تصريحات من بعض المُفرَج عنهم تتحدث عن "فضل الرئيس وكرمه" المتمثل بالإفراج عن المعتقلين[9].

ثانياً: إدارة النظام السوري لملفّ المعتقلين من الناحية القانونية

من الواضح أن النظام متنبه إلى التَّبِعات القانونية الناجمة عن اعتقال وإخفاء المواطنين، ويظهر هذا جليّاً من خلال تعاطيه مع الملفّ من الناحية القانونية.

في تموز/ يوليو 2012، استعاض النظام عن حالة الطوارئ، والتي جرى تطبيقها في البلاد لعدّة عقود، بإصدار عدد من القوانين أبرزها رقم (19) و(20) والمتضمّنة تحديد جرائم مكافحة الإرهاب، بما يشمل موظفي الدولة أيضاً[10]. كذلك، القانون رقم (22) الناظم لتأسيس محكمة الإرهاب، وهي خطوات تعكس حرصه على توفير غطاء قانوني للممارسات الأمنية تجاه معارضيه.

تضمّن القانون رقم (19) لمكافحة الإرهاب توصيفات وعبارات فضفاضة للغاية، تتيح للنظام تكييف الكثير من الأفعال على أنها "جرائم إرهابية"؛ فقد تم تعريف الإرهاب في القانون الجديد بأنّه كل فعل يهدف إلى خلق حالة ذعر بين الناس أو الإخلال بالأمن العامّ أو الإضرار بالبنى التحتية والأساسية للدولة باستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات والموادّ الملتهبة والمحرقة والسامة والعوامل الوبائية أو الجرثومية، أو أي وسيلة تؤدي الغرض ذاته. كما حدد القانون عملية "تمويل الإرهاب" بأنّها إمداد بشكل مباشر أو غير مباشر بالأموال والأسلحة والذخائر والمتفجرات ووسائل الاتصال والمعلومات، بقصد استخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية.

[9] "درعا.. إطلاق سراح عدد من الموقوفين استكمالاً لتنفيذ أحكام مرسوم العفو رقم 7" الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، 11-5-2022، الرابط
[10] نص القانونين رقم (19) و(20) لعام 2012، 28-6-2012، مجلس الشعب، الرابط

تتيح هذه التعريفات الفضفاضة إدخال شرائح واسعة من المناهضين للنظام والمتظاهرين والمشاركين في الاحتجاجات تحت اختصاص محكمة مكافحة الإرهاب، مما يعني إخراجهم من خانة معتقلي الرأي.

الشهادات التي حصلت عليها المنظمات الحقوقية من محتجَزين أو معتقَلين في السجون المركزية، ممّن أُحيلت ملفاتهم إلى محكمة الإرهاب، تؤكد أنّهم واجهوا تهماً بارتكاب أعمال إرهابية أفضت إلى موت إنسان، دون تمكُّنهم هم أو وكلائهم من معرفة هُوِيَّة من جرى اتهامهم بقتلهم، واللافت أن هذه الشريحة من المتهمين استُثنيت من مرسوم العفو الأخير الصادر في 30 نيسان/ إبريل 2022[11].

من المرجح أن النظام السوري قام بإعداد أوراق وسجلات سيستخدمها لاحقاً للتهرُّب من المسؤولية القانونية المتعلقة بتصفية المعتقلين أو موتهم تحت التعذيب، مستنداً إلى القوانين ومحاضر التحقيق التي يقوم بإعدادها للمحتجَزين، مستفيداً من صعوبة التحقق من روايته في ظلّ الإجراءات الأمنية التي يتبعها، والتعتيم الشديد على مصير وأوضاع المعتقلين.

وفي أواخر آذار/ مارس 2022، أصدر بشار الأسد مرسوماً جديداً، ينصّ على معاقبة مَن يمارس التعذيب أو الإكراه بهدف الحصول على معلومات أو اعترافات من شخص آخر، ويشمل الموظفين الرسميين والأفراد والجماعات[12]. في خُطوة يبدو أنّ الهدف منها إلصاق الانتهاكات والتعذيب في السجون بضباط أو أفراد في الأفرع الأمنية، وإتاحة المجال أمام النظام لنفي المسؤولية الرسمية عن تلك الانتهاكات، وإحالتها لصيغة "الأخطاء الفردية"، كإجراء قانوني.

ويُلاحظ أحياناً أنّ النظام يُفرج عن معتقلين، رغم إبلاغ ذويهم في وقت سابق بوفاتهم، ويبدو أنّ الهدف من ذلك الطعن بمصداقية التقارير الحقوقية التي تعتمد على روايات الأهالي ومصادقة من مصادر متعدّدة[13].

---

[11] مقابلة مع نور الخطيب وهي مديرة قسم المعتقلين والمختفين قسرياً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومعتقلة سابقة لدى النظام السوري، 12-5-2022، مركز جسور للدراسات.

أيضاً، "معتقل سابق في سجون الأسد: عذبوني حتى أعترف بما لم أقترف". مقابلة المعتقل محمد العبد الله الذي خرج من السجن بصفقة تبادُل، وكالة الأناضول، 5-7-2019، الرابط

[12] "بشار الأسد يصدر قانوناً لتجريم التعذيب". وكالة سانا، 30-3-2022، الرابط

[13] "سجناء سوريون يخرجون أحياءً من سجلات الموت". الشرق الأوسط، 15-5-2022، الرابط

كما يُلاحظ أيضاً في الجولة الثامنة من مباحثات أستانا حول سورية قيام روسيا –بوصفها ضامناً للنظام– بإجراء تعديلات على عمل لجنة المعتقلين بعد الضغط من أجل إطلاق سراح أسرى من قوات النظام لدى فصائل المعارضة المسلّحة مقابل الإفراج عن معتقلين[14]، مما يعني تغيير التوصيف إلى "تبادُل أسرى"، وهو وصف قانوني مرتبط بالنزاعات المسلحة بين طرفين متحاربين، ممّا يُساعد لاحقاً على تصنيف الكثير من المعتقلين على أنهم يتبعون طرفاً مسلّحاً[15]، وليسوا معتقلي رأي.

ثالثاً: استثمار النظام السوري في قضية المعتقلين

استثمر النظام قضية المعتقلين منذ عام 2011 في جوانب متعدّدة، سياسية وماليّة، مثلما هو موضَّح أدناه:

1. سياسيّاً:

منذ أواخر عام 2021 باتت البعثة الأممية الخاصة إلى سورية تُولِي ملفّ المعتقلين نوعاً من الأولوية، وتعمل على إنجاز تقدُّم أو تحصيل تنازُلات حوله من النظام[16]، في محاولة لدفع العملية السياسية المتعثّرة إلى الأمام، باعتبار ملفّ المعتقلين بمثابة خُطوة لبناء الثقة. بالتالي، إقناع المعارضة السورية بالموافقة على مُقارَبة "خُطوة بخُطوة"، بعد رفضها لها[17].

لذلك، يُمكن فَهْم خُطوة النظام في إصدار العفو على أنّها محاولة لإظهار المرونة تجاه جهود الأمم المتحدة في تطبيق مُقارَبة خُطوة بخُطوة، دون أن يعني ذلك وجود رغبة لديه في دفع العملية السياسية قدماً، والتي تمر بمرحلة من الجمود، فهو لم يوافق أو يرفض المُقارَبة. ومن الواضح أنّ الأمم المتحدة تعمل بالتنسيق مع النظام على خلق بيئة آمنة ومحايدة وهادئة في سورية[18].

لكن يبدو أنّه لا توجد أي جدّية أو نوايا حقيقية لدى النظام في تحويل سورية لبيئة آمنة ومحايدة، فالعفو لا يعدو أكثر من إجراء شكلي ولا يرقى إلى درجة المعالجة الفعليّة لقضية معتقلي الرأي[19].

---

[14] مخرجات الجولة الثامنة من مؤتمر أستانا حول سورية، صحيفة العربي الجديد، 22-12-2017، الرابط
[15] "تحت إشراف روسيا وتركيا.. عملية جديدة لتبادُل الأسرى في الباب السورية". روسيا اليوم، 17-12-2021، الرابط
[16] "خولة مطر نائبة المبعوث الأممي إلى سورية: ملفّ المعتقلين أولوية في محادثات أستانا 17". تلفزيون سوريا، 21-12-2021، الرابط
[17] "الائتلاف السوري يرفض خطة خُطوة بخُطوة". العربي الجديد، 18-12-2021، الرابط
[18] "بيدرسن من مؤتمر بروكسل.. الحل في سورية ما زال بعيداً". تلفزيون سوريا، 10-5-2022، الرابط
[19] "أهالي المعتقلين السوريين يستحقون إجابات". هيومن رايتس ووتش، 9-5-2022، الرابط

ويُمكن القول: إنّ النظام يأمل من إبداء المرونة –الشكلية– في قضية المعتقلين أن تُساهم في تخفيف العقوبات الدولية عليه، أو تجنّب تعرُّضه لعقوبات جديدة تزيد من عزلته السياسية؛ فقانون تجريم التعذيب ثم العفو العامّ وإطلاق سراح العشرات من الموقوفين والمعتقلين صدرا قُبيل مؤتمر بروكسل حول استقرار سورية والمنطقة.

عموماً، النظام لن يتوانى عن إعطاء انطباع بتغيُّر سلوكه بما يجعل الدولَ المانحةَ تُراجِع حساباتها في مسائل تقديم الدعم ومنح الاستثناءات من العقوبات لمناطق سيطرته، وتذليل العقبات أمام الدول الراغبة في إعادة تطبيع العلاقات معه لا سيما الدول العربية.

أيضاً، لا يُمكن إغفال محاولة النظام التغطية على الشريط المصوّر –المسرَّب– أواخر نيسان/إبريل 2022، والذي يُوثّق تصفية جنود في قوّات النظام لعشرات من المُحتجَزين في حيّ التضامن جنوب دمشق، من خلال إشغال الرأي العامّ المحلّي والدولي بقضية إطلاق سراح المعتقلين[20].

2. ماليّاً:

غالباً ما وفّرت قضيّة المعتقلين مورداً مالياً كبيراً للنظام، استفادت منه بشكل أساسي الأفرعُ الأمنيةُ والقادةُ الأمنيون المشرفون عليها؛ حيث يتم ابتزاز ذوي المعتقلين عن طريق شبكات من الوُسطاء من ضِمنهم محامون، والذين يُطالبونهم بمبالغ مالية تتراوح بين 5 و20 مليون ليرة سورية، لقاء توفير زيارة إلى المعتقل أو الكشف عن مصيره[21].

من جانب آخر، وبحسب القانون رقم (19) الذي أصدره النظام بخصوص تحديد الجرائم الإرهابية، يمكن لمحكمة الإرهاب أن تقضي بتجميد الأموال المنقولة وغير المنقولة أو مصادرتها. وبالفعل، سبق أن تمّ تنفيذ مثل هذا الإجراء بحقّ ممتلكات بعض المعتقلين أو المختفين قسريّاً، حتى وصلت قيمة هذه المُصادَرات بين عامَيْ 2011 و2021 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي[22].

---

(20) "الفيديو الكامل لمجزرة التضامن جنوبي دمشق". تلفزيون سوريا، 28-4-2022، الرابط
(21) "الاحتيال والابتزاز المالي لأهالي المعتقلين والمختفين قسرياً". رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، 16-11-2021، الرابط
(22) "نظام الأسد صادر أصولاً مالية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي من المعتقلين". رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، 8-4-2022، الرابط

رابعاً: مصير ملفّ المعتقلين السوريين

من الصعب التفاؤُل بحدوث متغيرات كبيرة في سلوك النظام وتعاطيه مع ملفّ المعتقلين والمغيبين قسريّاً، لأسباب كثيرة منها ما هو مرتبط بتركيبة النظام الأمنية والعسكرية، ومقاربته للحل في البلاد، ومنها متعلّق بالآثار السلبية التي يتخوف النظام منها في حال تقديمه تنازُلات حقيقية في قضية المعتقلين.

على أيّ حال، يُمكن إجمال الأسباب التي تدعو لعدم التفاؤُل بتغيير سلوك النظام في قضية المعتقلين بالنقاط التالية:

1. إنّ إطلاق سراح دفعات كبيرة من المعتقلين والمختفين قسرياً، يُعتبر بالنسبة للنظام تنازُلاً كبيراً عن المُقارَبة الأمنية، والتي كان له دور في منع سقوطه. بالتالي، يُفترض أن يتجنّب النظام منح الشرائح الشعبية المُناهِضة له شعوراً بالتفاؤُل، حتى لا يؤدي ذلك إلى موجات احتجاج جديدة ضده، بما يشمل المناطق الخاضعة لسيطرته.
2. استحالة إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين والمختفين قسرياً، لأنه تمّت تصفيتهم ميدانياً وبشكل مباشر منذ لحظة اعتقالهم؛ والتي تورطت بها الوحدات العسكرية والأفرع الأمنية خلال اقتحام المدن والبلدات السورية[23]، إما بدافع بثّ الخوف والذعر بين السكان، أو إشباعاً لرغبات الثأر لخسائرها خلال المعارك مع فصائل المعارضة المسلّحة. علماً أنّ النظام يُعوّل في عدم تحمُّل التَّبِعات القانونية الناجمة عن التصفيات الميدانية على إمكانية اتهام فصائل المعارضة أو التنظيمات الجهادية بارتكاب مجازر جماعية.
3. إفراج النظام عن معتقلين عاينوا بأنفسهم عمليات التعذيب وتصفية المعتقلين يعني بالضرورة، دعم مسار العدالة الانتقالية بشهود من أجل تجريمه لاحقاً بجرائم حرب وانتهاكات ضد حقوق الإنسان.
4. إطلاق سراح مَن تبقّى من المعتقلين لدى النظام يعني ضمنيّاً التراجُع عن السَّرْدِيَّة التي قدّمها حول محاربة الإرهاب، وما قام به لتأكيد روايته من إرغام المعتقلين على الإقرار بأنّهم ارتكبوا جرائم قتل وعمليات تخريب.

---

[23] "مقبرة جماعية في مدينة أريحا بريف إدلب شمال سورية، قناة الجزيرة، 1-6-2015، الرابط
أيضاً، عند اقتحام قوات النظام السوري لأجزاء واسعة من غرب إدلب وجنوبه في آب/ أغسطس 2013، اختفى العشرات من أبناء تلك المناطق، ووردت لاحقاً شهادات متعددة من جنود منشقين أو مدنيين تفيد بتصفية عدد كبير من المعتقلين وحرق الجثث أو اصطحابها إلى أماكن أخرى، ورغم ذلك فالأهالي لا يزالون يعتقدون بأن أبناءهم على قَيْد الحياة، معلومات حصل عليها المركز من عدة نشطاء بمحافظ إدلب يعملون في مجال التوثيق.

5. لا يرى النظام أنه مُجبَر على تقديم تنازُلات حقيقية في العملية السياسية والملفّ الإنساني؛ خاصّةً بعد استعادته مساحات واسعة من أراضي البلاد بدعم من روسيا وإيران.

مما سبق، يُمكن القول: إنّ النظام يُعوِّل على استكمال سياسته ونهجه إزاء قضيّة المعتقلين، عَبْر تنفيذ الإعدامات الميدانية بحقّ مَن يرى خطورتهم عليه، مع التمسُّك بقانونية ما يقوم به عن طريق القوانين التي يتم إصدارها، والاعترافات التي أخذها تحت الضغط بتورُّط المعتقلين بقضايا الإرهاب، أو تعامُلهم مع منظمات إرهابية مصنَّفة دولياً.

وغالباً ما يُراهن النظام على استمراره في السلطة بدعم خارجي. بالتالي، يُفضّل أن يبقى ملفّ المعتقلين تحت إدارته وسيطرته، وعدم ضرورة تقديم أيّ تنازُلات أو إفلات بعض تفاصيله؛ حتى لا يتم استثمار ذلك من قِبل المعارضة. لكن هذا لا يمنع من إطلاق سراح بعض المعتقلين من النشطاء السياسيين لاحقاً، ممّن يصعب عليه إلصاق تهم قتل أو إرهاب بهم، أو ممّن لا يرى خطورتهم على مستقبله وحكمه كالأفراد المتخلّفين عن الخدمة الإلزامية، أو مَن اعتقلهم بعد اتفاقيات التسوية، بحيث يُسوّق خطواته بأنها معالجة للملفّ الإنساني واستجابة لخلق البيئة الآمِنة والهادئة.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co